سامي أحمد خليل

العمال العرب والأجانب

في الخليج العربي

الجمهورية العراقية
وزارة الثقافة والأعلام ـ دائرة الأعلام الداخلي العامه
السلسلة الاعلامية -٩١-



العمال العرب والأجانب في الخليج العربي

سامي أحمد خليل

الجمهورية العراقية
وزارة الثقافة والاعلام – دائرة الاعلام الداخلي العامة
السلسلة الاعلامية -٩١-

العمال العرب والأجانب في الخليج العربي

سامي أحمد خليل

٣ر٢٫٪ ولو قارنا هذه النسبة بالقياس والنسبة العالمية لوجدنا ان نسبة العاملات الى مجموع القوى العاملة في العالم هو ٢٧٫٪ عام ١٩٦٠ زادت خلال عشر سنوات فبلغت ٥ر٢٨٫٪ وتبلغ هذه النسبة في الاتحاد السوفيتي ١ر٤٧٫٪ وفي رومانيا ١ر٤٨٫٪ وفي جيكوسلوفاكيا ٤٣٫٪ وفي الدانمرك ٣٨٫٪ وفي فرنسا ٣٠٫٪ وفي بريطانيا ٣٢٫٪ وفي سويسرا ٢ر٣٢٫٪ وفي المانيا الغربية ٣٠٫٪ وفي الولايات المتحدة ٥ر٢٩٫٪وفي بلغاريا ٤٥٫٪ اما متوسط هذه النسبة في أميركا اللاتينية فتبلغ ١٥٫٪ ٠

اما بالنسبة لمؤشرات مستقبل الطلب على القوى العاملة في الوطن العربي فان التوقعات تشير الى ان القوى العاملة العربية عام ١٩٨٠ ستبلغ حوالي ٤٤ مليون عامل عن عام ١٩٧٧ وقد بلغت قوة العمل في الاقطار العربية البترولية في عام ١٩٧٧ حوالي مليونين و ٦٠٠ الف عامل من المقرر ارتفاع عددهم عام ١٩٨٠ الى ٤ ملايين عامل ٪لقد قدر مجموع الطلب على العمالة في السعودية والكويت وليبيا فقط لعام ١٩٨٠ حوالي ٣ ملايين و ٥٧٨ الفا و ٤٠٠ عامل أي بزيادة قدرها ٥٠٫٪ عن سنة ١٩٧٥ التي سجل الطلب على العمالة فيها مليونين و ٤٦٦ الفا و ٣٠٠ عامل ويمثل المعدل السنوي للزيادة فيها متوسطا قدره ٫٪ وتشير بعض الاحصاءات الى أن ما يحتاجه الوطن العربي من الوظائف الجديدة كل عام يبلغ ٤٧ر١ مليون وظيفة ابتداء من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٥ ٠

ان جميع المؤتمرات العربية الاقليمية التي تبحث استراتيجية تنمية القوى العاملة طالبت بضرورة اعتبار الاستثمار البشري

ليس ترفا فكريا اجتماعيا بل انتاجيا وضروريا كما دعت الى ضرورة صياغة استراتيجية للعمل العربي تتطلب مشاركة كل الذين يساهمون في التنمية كما طالبت باعتبار تخطيط القوى العاملة الوجه الاخر لرسم استراتيجية للتنمية .

علما ان اكثر هذه المؤتمرات تشكو من عدم وجود جداول احصائية موحدة للقوى العاملة العربية مصنفة تبعا للمهن ومستويات المهارة كما اكدت على ضرورة الاستخدام الكامل ورسم السياسة التنموية التي من شأنها ضمان حق العمل المجزي وطالبت ايضا بالعمل بقدر الامكان على قيام الافراد بالمهن التي يعدون لها وتتناسب مع ميولهم بتطبيق مبادىء التوجيه المهني ومستويات التعليم والتدريب لتشغيل القوى العاملة بكل طاقتها كما طالبت ايضا بان تعمل القوى العاملة باعلى مستوى للكفاية الانتاجية بالاعتماد على تنظير التدريب المهني والوسائل المساعدة الاخرى ، والى ضرورة الربط والتنسيق بين سياسة الاستخدام وسياسة التعليم والتدريب كما طالبت هذه المؤتمرات الاقطار العربية باعطاء الاولوية لاعداد المدربين العمليين وتوفير الفنيين في خططها لتنمية القوى العاملة سواء على مستوى الدولة او قطاع الصناعة ، وان يقوم كل قطر عربي بانشاء جهاز على مستوى القطر تشارك فيه الجهات المختصة بالتعليم والتدريب والصناعة والعمل واتحاداتهم ، كما اكدت هذه المؤتمرات في توصيات على ضرورة الافادة من المعينات السمعية والبصرية في برنامج التعليم والتدريب المهني ومن برامج الاعلام المهني .

بعد هذه الجولة حول واقع القوى العاملة العربيـــة والتي تنسحب كثيرا من الاحكام والمميزات فيهـــا على القوى العامـــلة العربية في اقطار الخليج العربي نعود لنلقي نظرة تفصيلية حـــول واقع هذه القوى وصنافاتها ومميزاتها •

الســمات الاساسية لسكان الخليج العربي

يجمع الباحثون في شؤون الخليج العربي على ان الســمات الاساسية التي تميز وضع سكان الخليج العربي هي صغر حجـم السكان اولا وارتفاع معدل النمو السكاني بشكل غـير طبيعي ثانيا ثم شبابية سكان الخليج ثالثا وازدياد عدد الذكور على الاناث رابعا واخيرا وجود الاجانب الوافدين بكثرة الى جانب الوطنيين ولا نكاد نجد بحثا او باحثا يتعرض لسكان الخليج العربي لايتعرض لهذه الخصائص والسمات ، فكيف نستطيع ان نشرح هذه السمات والخصائص كنقطة انطلاق للحديث بعد ذلك عن سمات وخصائص القوى العاملة في الخليج •• على انه قبل البدء في الحديث عـن خصائص السكان في الخليج علينا ان نشير الى عدم توفر وعـدم وجود الاحصاءات الدقيقة بل حتى مجرد الاحصاءات عن هـذه الاقطار عدا الكويت والبحرين • لقد كانت البحرين اول دولة خليجية جرى فيها حصر للسكان وذلك عام ١٩٤٦ ثم جاءت بعدها الكويت عام ١٩٥٧ اما الاحصاء السكاني لدولة الامارات العربية فكان عام ١٩٦٨ ، اما في عمان فلم يجر أي احصاء ، وفي قطر كان اول احصاء جرى عام ١٩٧٠ وفي السعودية كان عام ١٩٦٢ • على ان

المشكلة لا تقف عند هذا الحد بل تتعداها الى هذه الاحصاءات نفسها حيث انها لا تتوفر على الدقة المطلوبة في البيانات التي تقدمها وتظهر هذه الحقيقة جلية في جداول التركيب العمري للسكان ، حيث نشاهد فيها قفزات غير طبيعية سببها عدم وعي المواطنين لاهمية ومفهوم العمر في التعدادات القومية ، وبالتالي اعطاء العدادين الاعمار بصورة تقديرية من قبل السكان ، حيث ترتفع اعداد السكان في فئات السن المنتهية بالاصفار او الخمسات عادة .

واذا اضيف الى ذلك عدم امكان حصر اعداد البدو المتنقلين ومشكلات الوافدين بشكل شرعي او غير شرعي فان كل ذلك يجعل مهمة الباحثين والاختصاصيين في مسائل السكان صعبة ونتائجها غير دقيقة بشكل جيد ، ومع كل هذا فسنحاول ان نعتمد ما امكن من دقة في هذا المجال .

لقد قدر أحد الخبراء مجموع سكان امارات الخليج في نهاية عام ١٩٧٣ بحوالي ٢٫٢١٦٫٠٠٠ نسمة وبنسبة تزايد سنوية كبيرة ، حيث بلغت النسبة في الكويت مثلا حوالي ١٠٫٣٪ بين ١٩٥٧و١٩٧٠ ، كما انها تجاوزت ٩٪ في دولة الامارات المتحدة وقطر اما في البحرين وعمان فتبلغ نسبة النمو ٢و٣و٥٪ على التوالي . على ان الزيادة هذه للسكان انما تعزى في احد اسبابها لزيادة المهاجرين اليها . فمثلا في قطر فان النمو السنوي للسكان يقدر باكثر قليلا من ٩٪ سنويا وترد هذه النسبة غير الطبيعية الى سياسة التجنس اولا والى الوافدين ثانيا .

والجدول رقم (١) يوضح ما نقول : ـ

وقد يختلف في بعض هذه الارقام ولكن هذا ما توفره لنا تعدادات الكويت ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ وتعداد البحرين ٩٧١ • وتقدير الامم المتحدة لسنة ١٩٧٥ اما بالنسبة لشبابية السكان فنجد انه تبلغ المرحلة العمرية ما دون ١٤ سنة في الكويت ٢٢ر٤٣٪ وفي البحرين٢٦ر٤٤٪ وفي الامارات وعمان ٣ر٤١٪ ، اما بالنسبةللمرحلة العمرية الثانية والتي تقع بين (١٥ ـ ٥٩) سنة فان النسبة هي ٨ر٥٩٪ في الكويت و ١١ر٥١٪ في البحرين و ٧ر٥٩٪ في قطر و ٦ر٦٤٪ في الامارات العربية و ٧ر٥٥٪ في سلطنة عمان •

اما اذا عدنا الى التقسيم النوعي للسكان فاننا نجد ظاهرة زيادة عدد الذكور على الاناث حيث نجد انه في الكويت عام ١٩٧٠ هناك ٨ر٥٦٪ من السكان هم من الذكور أي ٧ر١٣١ ذكور لكل مائة من الاناث وفي البحرين نجد نسبة الذكور الى المجموع العام ٨ر٥٣٪ أي يوازي ٥ر١١٦ لكل مائة من الاناث وهذه الزيادة الذكورية تعود الى الوافدين الذين بلغت النسبة لديهم عام ١٩٧٠ حوالي ١٦٦ ذكراً لكل مائة انثى •

اما في قطر فان النسبة الذكورية التقديرية هي ٢٨٨ رجلا لكل (١٠٠) انثى وهذا يعزى للهجرة الاجنبية المتميزة بالذكور بشكل كبير •

واذا ما انتقلنا الى سمة زيادة الوافدين في هذه المجتمعات فاننا سنجد ان نسبة الوافدين الى السكان في الكويت عام ١٩٧٥

بلغت ٥ر٥٢٪ وافدين و ٥و٤٧٪ وطنيين وفي قطر بلغت نسبة الوافدين الى مجموع السكان ٨٣ر٥٨٪ والوطنيين ١٧ر٤١٪ وذلك لعام ١٩٧١ اما السعودية فبلغت نسبة الوافدين ٩ر٢٥٪ لتقدير عام ١٩٧٥ والامارات بلغت ٩ر٥٢٪ والوطنيين ١ر٤٧٪ لتقدير ١٩٧٣ . ولعل هذه النسب لا تميل لصالح الوطنيين الا في البحرين حيث لاتزيد نسبة الوافدين على ٥ر١٧٪ من مجموع السكان في حين تبلغ نسبة الوطنيين ٥ر٨٢ وهذا لعام ١٩٧١ .

ولا بأس من ان نضيف الى هذه السمات سمة اخرى تتعلق بالمستوى التعليمي للسكان حيث من الملاحظ ان بعض التقارير تشير الى ان نسبة الاميين مرتفعة في دولة الامارات الى درجة ان اربعة من كل خمسة اشخاص في الدولة اميون حسب احصاء ١٩٦٨ ويقدر بعض الخبراء نسبة الاميين في قطر وعمان حوالي ٨٠ ـ ٩٠٪ كما تقدر الامية بين النساء بنسبة اعلى منها في الرجال اما في الكويت والبحرين فان الوضع اسلم حيث نجد ان نسبة الاميين من سن فوق العاشرة في الكويت ولعام ١٩٧٠ حوالي ٢ر٣٩٪ وهي ترتفع عند النساء لتصل الى ٧ر٦٢٪ في حين هي في الذكور ٣٢٪ كما انها تبلغ لدى الوافدين نسبة ٨ر٣٢٪ ، اما في البحرين ولعام ١٩٧٠ فان نسبة الاميين بلغت ٩ر٤٢٪ وهي لدى الرجال تصل ٨ر٥٠٪ اما لدى النساء فتصل الى حوالي ٥ر٧١٪

هذا هو واقع السكان في اقطار الخليج العربي وحسب الاحصاءات المتوفرة فما هي انعكاسات هذا الواقع على قوة العمل في هـــذه الاقطار ؛ وكيف عالجت اقطار الخليج قصورها السكاني وقصور قوة العمل لديها في اطار مسيرتها التنموية ؟

جـــدول رقـــم ــ ١ ــ

حجم السكان ومعدل النمو السنوي — حجم السكان بالالاف

الدولـــة	١٩٧٠	١٩٧٥	معدل النمو السنوي
الكويـــت	٧٣٨	٩٤٤	٧ر٧٥
البحريـــن	٢١٦	٢٥٢	٢ر٩٨
السعودية	٧ر٧٤٥	٨ر٩٧٦	٢ر٩٥
قطـــــر	٨٠	٩٣	٢ر٩٩
الامارات العربية	١٩٠	٢٢١	٢ر٩٨
سلطنة عمان	٦٦٠	٧٧٥	٢ر٩٨

القوى العاملة في الخليج العربي ، بين حجم السكان والتوزيـــع المهنـــي

من خلال دراسة الارضية السكانية للخليج ، يمكننا اعطاء صورة اولية عن طبيعة وحجم القوى العاملة التي يفرزها حجـــم السكان الضئيل .

ان بلدان الخليج قليلة السكان بالقياس الى مجموع مساحاتها ومجموع ثرواتها وامكانياتها ومشاريعها الانمائية الضخمة ، وعلى الرغم من شبابية سكان الخليج مما يدعو الى التصور بان هذا لصالح التنمية ، الا اننا نجد ان فتوة شباب سكان الخليج انما تعود الى القوى الوافدة اليه ، وما شبابية سكان الخليج الوطنيين الا نسبة طبيعية ، وكذلك الحال بالنسبة الى غلبة نسبة الذكور على الاناث انما يعود الى زيادة النسبة الذكورية لدى الوافدين ايضا . واذا اضفنا الى كل ذلك عدم مساهمة المرأة بالعمل بشكل يوازي نسبة تواجدها السكاني على الاقل ، فاننا والحالة هذه يمكننا ان نتصور واقع القوى العاملة في الخليج من حجم السكان الوطنيين اولا وانتهاء بمهمات التنمية التي تمر بها دول الخليج ثانيا . وسنحاول ان نتعرض لكل هذه الظواهر بالتفصيل :

الوطنيون والوافدون في القوى العاملة

ان القاء نظرة اولية على الازدواجية السكانية في الخليج العربي يعطينا حكما اوليا على حجم القوى العاملة الوافدة قياسا الى القوى الوطنية . والجدول رقم (١) يوضح ما امكن جمعه من هذه النسب :

جــــدول رقــم (١)

الدولة	السنة	حجم السكان الوطنيين	حجم الوافدين	نسبة الوافدين الى المجموع
الكويت	١٩٧٥	٤٧٢٫٠٨٨	٥٢٢٫٧٤٩	٥٢٫٦٪
البحرين	١٩٧١	١٧٨٫١٩٣	٣٧٫٨٨٥	١٧٫٦٪
قطـــر	١٩٧٥	٥٢٫٧٢٤	١١٧٫٢٧٩	٦٩٫٠٪
الامارات	١٩٧٥	١٥٧٫٠٠٠	٤٩٩٫٠٠٠	٧٦٫١٪
السعودية	١٩٧٥	٦٫٦ــ٤٫١	٢٫٣٢٥٫٠٠٠	٢٥٫٩٪
عمــان	١٩٧٥	٧٥٥٫٠٠٠	٥٥٫٩٨٢	٧٫٤٪

ولا شك ان هذه الارقام تعتبر متخلفة قياسا الى الاعــوام اللاحقة والتي سترد في مكان اخر من البحث •• علما أننا لو حاولنا ان نرى انعكاس هذه النسب على واقع النشـــاط الاقتصـادى الخليجي لرأينا ان نسبة مساهمة الوطنيين في الكويت لا تتجاوز ١٩٫٥٪ ، في حين تبلغ النسبة للوافدين ٤٠٫٧٠٪ ، اما الامارات فلا تتجاوز نسبة مساهمة الوطنيين في النشاط الاقتصادي اكثر من ١٩٪ ، في حين تبلغ مساهمة الوافدين ٦٧٪ ، وفي قطر تبلغ النسبة ١٨٪ ، وفي حين تبلغ نسبة الوافدين ٦١٪ • ولعل البحرين هي الدولة الوحيدة التي تصل نسبة مساهمة الوطنيين فيها حوالي ٢١٪ ، في حين ان نسبة الوافدين ٥٩٪ فقط •

وحينما نحاول ان نتعرف على حجم القوى العاملة الوطنية والوافدة ونسبة القوى العاملة الوافدة ، الى مجموع القوى العاملة الخليجية ، لوجدنا الارقام التالية في الجدول رقم (٢)

الجدول رقم (٢)

القطر	السنة	حجم القوى العاملة الوطنية	حجم القوى العاملة الوافدة	نسبة القوى العاملة الوافدة الى مجموع القوى العاملة الخليجية
السعودية	١٩٧٥	٧٥٢ر٠٠٠	٧٤٨ر٠٠٠	٤٩ر٩
الكويت	١٩٧٥	٩١ر٨٤٤	٢١٢ر٧٣٨	٧٠ر٩
الامارات	١٩٧٥	٤٥ر٧٠٠	٣٤٣ر٠٠٠	٨٨ر٢
البحرين	١٩٧١	٣٧ر٩٥٠	٢٧ر٣٥١	٢٧ر١
قطر	١٩٧٥	٩ر٥٦١	٧١ر٣٧١	٨٨ر٢
عمان	١٩٧٥	—	٥٥ر٩٨٢	—

هكذا نستطيع ان نلمس الحجم الكبير للقوى العاملة الوافدة قياسا الى القوى العاملة الوطنية ، الا ان هذا غير كاف للحكم النهائي على واقع الامور ، اذ ان النسب القليلة لمساهمة القوى العاملة الوطنية الخليجية في النشاط الاقتصادي ليست ذات مردود يعادل نسبتها الحقيقية ، اذ ان طبيعة الاعمال والتوزيع المهني لهذه القوى يكشف عن الدور البسيط الذى تقوم به هذه النسبة •

ان نسبة العاملين في المهن العليا والفنية من الكويتيين لاتتجاوز ٣ر٢٣٪ فقط ، في حين تبلغ نسبة الوافدين فيها ٧ر٧٦٪ وذلك لعام ١٩٧٥ . اما المديرون ومديرو الاعمال فلا تزيد نسبة الكويتيين عن ٦ر٣٦٪ ، في حين تبلغ نسبة الوافدين ٤ر٦٣٪ .

ونجد في السعودية ، حيث تبلغ نسبة السعوديين في المهن العلمية والفنية لعام ١٩٧٣ حوالي ٥ر٢٤٪ ، في حين نبلغ نسبة غير السعوديين فيها ٥ر٧٥٪ . واعلى نسبة وصلها السعوديون في قوة العمل هي في الاعمال الكتابية ، حيث بلغت نسبنهم ٩ر٥٦٪ وغير السعوديين ١ر٤٣٪ . اما اعلى نسبة وصلها غير السعوديين ــ وهم في جميع المهن متفوقون ــ فهي في مهنة الخدمات ، حيث بلغوا نسبة ٣ر٧٦٪ . وتأتي بعدها نسبتهم في المهن العلمية والفنية المذكورة انفا .

واذا ما انتقلنا الى عمان ، نجد ان نسبة العمانيين في المهن الفنيه تبلغ ٩ر١٤٪ فقط في حين تبلغ نسبة غير العمانيين ١ر٨٥٪ وذلك لعام ١٩٧٤ . وفي القطاع الخاص ونفس النسبة في مهنة الاداريين والمدراء ، حين تبلغ نسبتهم ٠ر١٨٪ في حين تبلغ نسبة الوافدين ٠ر٨٢٪ .

وفي قطر تبلغ نسبة العاملين بالمهن العلمية والفنية ٢ر١٩٪ فقط في حين تبلغ لدى الوافدين نسبة ٧ر٨٠٪ . وفي مهنة المديرين ومديري الاعمال تبلغ نسبة القطريين ٧ر٤٧٪ ؛ في حين تبلغ نسبة الوافدين ٣ر٥٢٪ .

وفي الامارات ، تبلغ نسبة المشتغلين بالوظائف الاشرافية العليا ٠٦ر١٥ . كما تبلغ نسبتهم في مهنة الهندسة والاختصاصيين الاخرين ويحوز الباقي مجموع الوافدين .

والبحرين هي البلد الوحيد الذى تبلغ فيه نسبة البحرانيين في المهن العليا الفنية والعلمية ٥٩٫٨٣ ، ولا تزيد نسبة الوافدين فيها على ٤٠٫١٧ فقط • كما نلاحظ ان البحرانيين هم اعلى في كل المهن عدا مهنة الخدمات والرياضة والترفيه ، حيث لاتزيد نسبتهم على ٤٦٫٧٧ ، في حين تبلغ نسبة الوافدين فيها ٥٣٫٧٢ •

وهكذا نجد شذوذ التوزيع المهني وطنيا ووافدين في اقطار الخليج وفي قوتها العاملة ، علما اننا لو نظرنا الى سمة اساسية هي السبب في ضعف مساهمة القوى العاملة الوطنية في نشاطها الاقتصادي الا وهي المشاركة الضعيفة بل والمعدومة احيانا للمرأة الخليجية في النشاط الاقتصادي ، فاننا سنجد انه في الكويت لاتزيد مساهمة المرأة في قوة العمل على ٢٠٫١٪ عام ١٩٧٠ • اما في البحرين فتبلغ نسبة مساهمة الاناث في قوة العمل البحرينية ٢٪ عام ١٩٧١ • ومن غير الضروري البحث عن مساهمة المرأة في قوة العمل اذ تكاد ان تكون معدومة •

مستقبل العمالة الخليجية بين التكامل الاقليمي وسوق العمل المشترك

ما دامت حركة التنمية الخليجية تتجاوز قدرة انعرض من القوى العاملة الوطنية ، وما دامت حركة الهجرة الاجنبية كعمالة وغيرها مستمرة الى اقطار الخليج العربي ، فان الحاجة الى تخطيط التنمية في هذه البلاد تخطيطا للقوى العاملة وتنميتها وتدريبها وتوزيعها على المهن التي يزداد الطلب عليها وعلى الرغم من ان معالجة واقع العمالة في الخليج يجب ان يعتمد على تنمية وتدريب

وتثقيف ومشاركة المرأة الخليجية في قوة العمل اولا ، وثانيا تنظير وتدريب العمالة الاجنبية الوافدة الى هذه الاقطار طلبا للعمل ، وهذا يقودنا بالتالي الى تحديد الاساسيات التي يجب توفرها لهذا التخطيط اولا ، وقد تعرضت ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي التي عقدت عام ١٩٧٥ في البحرين لهذه المسألة ، وقد حددت المستلزمات الضرورية بالنقاط التالية :

١ ــ تحديد سياسة سكانية واضحة على ضوء العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاهداف التي تستهدف الدولة تحقيقها .

٢ ــ وضع استراتيجية لتنمية القوى البشرية لكل قطر على ضوء سياسته السكانية والاهداف الاقتصادية التي يرجو تحقيقها في كل مرحلة من المراحل .

٣ ــ تحديد السياسات اللازمة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية المشار اليها ايضا .

٤ ــ ويتم ذلك على اساس من التعرف على العرض والطلب من قوة ومدى الاختلال بينهما ووضع الخطط اللازمة لسد الفجوات سواء من قوى العمل الوطنية او من قوى العمل الوافدة .

٥ ــ ويستند ذلك الى توفر البيانات الاحصائية الدقيقة عن الاحتياجات من قوة العمل مقسمة طبقا للمهن ودرجة المهارة والخبرة ثم المعلومات عن العرض الحالي من قوة العمل الوافدة ، اضافة الى معلومات عن سوق العمل في البلاد التي تعد المصادر الاساسية لقوى العمل الوافدة .

٦ ـ وتتضمن خطة التنمية الموارد البشرية من قوى العمل المحلية
وضع خطط وبرامج للتعليم والتدريب تهدف إلى تهيئة قوى
العمل المحلية لنوعية الاعمال التي قد تكون أكثر مناسبة
لها او التي يعتبر توليها بواسطة العناصر المحلية هدفا من
الاهداف الاساسية للدولة .

٧ ـ كما تتضمن خطة التنمية وضع السياسات اللازمة لاجتذاب
العناصر الضرورية من قوة العمل الوافدة ، للوفاء باحتياجات
التنمية والتطوير بالكمية والنوعية الضرورية ، والعمل في
نفس الوقت على استمرار هذه العناصر طالما استمرت
الحاجة اليها .

٨ ـ يساعد على وضع هذه الخطط موضع التنفيذ ، توفر
معلومات كافية عن الفرص الحالية المتاحة للتشغيل ووجود
بنك للمعلومات عن هذه الفرص ووجود نظير ما يكون
مسؤولا عن تنسيق التشغيل ومنع المنافسة الحادة بين
الوحدات الاقتصادية والخدمية داخل كل قطر من ناحية
وبين اقطار الخليج بصفة عامة من جهة اخرى .

هذه اساسيات التخطيط للقوى العاملة والاطار التنظيمي
لها على ان هذا التصور يطرح الحل بشمولية وذات طابع استراتيجي
ويتطلب فترة طويلة للعمل من خلاله ولهذا فقد طرح ايضا في ندوة
البحرين فكرة التكامل الاقليمي لتنمية الموارد البشرية لتوفير ما
يمكن توفيره من تنمية العمالة وسد النقص في بعض الاقطار من

خلال توفرها في اقطار اخرى ، ولاشك ان اقطار الخليج فيها من هو متقدم في مجال التخطيط وتنمية العمالة وتدريبها على قطر اخر كما طرحت ايضا فكرة انشاء سوق عمل خليجية مشتركة ، لقد استندت فكرة التكامل الاقليمي الى كون منطقة الخليج تمثل وحدة اقليمية متكاملة جغرافيا وبشريا وثقافيا بل وتمثل النموذج الامثل في الوطن العربي للتكامل الاقتصادي الا أن على الرغم من ذلك فان هناك معوقات سياسية واقتصادية واجتماعية في الوضع الراهن تقف امام عملية التكامل هذه ، فتماثل المشروعات ومؤسسات التنمية في كل قطر تقوم بدون تنسيق مع الاقطار الاخرى حيث نرى ان كل قطر يطرق بابا من ابواب التدريب المهني او التعليم دون مراعاة وجود مثل هذه الابواب في قطر قريب منه وقد يكون متقدما عليه وعنده القدرة لاستيعاب موارده البشرية التي تحتاج للتدريب او التعليم العام او الفني ؛ كذلك نرى اختلافا في برامج هذه المؤسسات في كل قطر برغم تماثلها في الاسم مما يجعل الناتج لهذه المؤسسات مختلفا وغير متطابق مالم يحدث اختلافا في المستوى وفي طبيعة المستخرجات والتي قد لا تحتاجها التنمية ، هذا اضافة الى ان اكثر دول الخليج ليس بها تشريعات عمالية ضامنة للعمال اقليميا بل كل قطر يعامل عمال القطر المجاور له على اساس انهم اجانب سواء من حيث شروط العمل والاجور والاستغناء وحتى الاقامة .

اما المعوقات الاقتصادية فانها تبرز من حيث ان عملية التنمية الاقتصادية اكبر من قدرة السكان على تقديم عرض من القوى العاملة يساوي الطلب الذى تحتاجه عملية التنمية حتى ولو دخل جميع سكان بعض تلك الاقطار باعتبارهم قوة عمل مستثمرة بشكل نموذجي ، والى جانب هذا فان هناك بعض الاقطار لاتستطيع ان تستثمر كل قوتها العاملة مما يوجد نوعا من البطالة فيها بسبب دخلها المنخفض ومن المعوقات الاجتماعية يمكن ملاحظة التوزيع المهني على ابناء الخليج حيث يظهر ان ابناء الخليج ليس لديهم الخلفية التعليمية ولا التدريب الكافي لتشغيل مجموعة المهن او الوظائف الجديدة . اضافة الى ان بعض المهن تعتبر عارا اجتماعيا عند بعضهم فلا يتعاطونها واضافة الى ذلك فان المساهمة الهامشية للمرأة تعتبر من اهم المعوقات الاجتماعية والثقافية لعملية التكامل الاقليمي .

وعلى الرغم من كل ذلك فان هذا لا ينفي اهمية التكامل الاقليمي للخليج والذى يفترض توحيد برامج التثقيف والتدريب والتعليم الفني والعام وكما يفترض قبل ذلك فتح سوق العمل الخليجية لابناء المنطقة واعادة النظر في التشريعات العمالية وغير العمالية التي تحول دون حركة انتقال اليد العاملة من مراكز الاكتظاظ الى مركز الندرة ووضع هوامش قانونية في اتجاه منفعة العامل الخليجي واعطائه الاولوية في مجال تغطية الاحتياجات المحلية باليد العاملة مع الحوافز التشجيعية المناسبة ، وهذه العملية تنقل اليد العاملة الخليجية ، وتضيق الهوة القائمة في كل امارة وبالتالي في الامارات جميعا بين قوة العمل الاقليمية والخارجية .

واضافة الى ماتقدم تطرح مسألة التنسيق الثنائي بين المؤسسات الاقتصادية على مستوى التخطيط والتنفيذ ، كما ان تشجيع عمل المرأة ومحاولة توحيد السياسات المحلية للاجور في الصناعات المتشابهة يساهم مساهمة كبيرة في هذا التكامل ، علما ان ندوة البحرين طرحت فكرة مشروع سوق العمل المشتركة كتعبير تفصيلي وعملي عن عملية التكامل المقترحة وقد اكدت مسودة المشروع على اساس الانطلاق من الاعتراف بمجموعة من الحريات الاساسية تساندها مجموعة من الضمانات الاجتماعية وضمانات العمل ، وقد عبر عن الحريات باقرار حرية التنقل وحرية الاقامة وحرية العمل داخل منطقة السوق لافراد القوى العاملة من بلدانها ويترتب على ذلك رفع كافة القيود والاجراءات التي تعوق تنقل القوى العاملة او تحد من حريتهم في البحث عن العمل والتعاقد الفردي او الجماعي للعمل ، ومن متطلبات قيام السوق ابرام اتفاق او ميثاق بالسوق بين الدول الاعضاء تتعهد بتنفيذه وباصدار الاداة التشريعية اللازمة لتحقيقه ، علما ان الذي يهمنا من مشروع السوق المقترحة هو ما تقدمه من خدمات لتنمية القوى العاملة الوطنية والوافدة من قطر عضو فيها الى قطر اخر ، وقد اكد مشروع السوق على انه بالرغم من وجود برامج في بعض الاقطار لتخطيط وتنمية القوى العاملة فيها الا ان الفشل رافق اكثر هذه الجهود ولهذا فقد اقترح المشروع خلق جهاز اقليمي لوضع الخطط الاقليمية بما يعنيه ذلك من وجود جهاز اقليمي لتخطيط تنمية الموارد البشرية ووجود مشاريع اقليمية للتعليم العام والفني

وللتدريب المهني والتنمية الادارية والاعـــداد لهيئات التدريب ومسؤولي التدريب ثم تنمية مستويات التدريب وتوحيد مقاييس المهارة ، اما دور السوق في تنمية القوى العاملة الوافدة من جيرانها فيمكن ان تحقق السوق ذلك من خلال الوسائل التالية :

١ ـ فتح مجالات التدريب المتقدم لافراد القوى العاملة الوافدة وخاصـــة التدريب الذى تتطلبه التغيرات التكنولوجيـة الجديدة .

٢ ـ اتاحة فرص التدريب والتعليـم الفني والجامعي لابنـــاء الوافدين .

٣ ـ تقديم القروض التدريبية ، واقامة مشـاريع التدريب في البلدان المصدرة للقوى العاملة ، لضمان تصديرها لبلدان السوق بالمستوى والنوعية الذي يتفق مع الاحتياجات من القوى العاملة .

هذه مجموعة الحلول المطروحة لمعالجة ازمة النقص في العمالة الخليجية فهل تراها ناجحة ؟

ان جميع هذه الحلول تتناسى نقطة اساسية وهي ان جميع السكان في اقطار الخليج لاتشكل بقواها العاملة ورغم زيادتهـا في قطر وقلتها في قطر اخر الا نسبة ضئيلة قياسا الى حركة التنمية والطلب الكبير على القوى العاملة فيها ، وليس ثمة حل الا في التكامل الاقليمي العربي الذى يستطيع وحده ان يوفر القوى العاملة لمشاريع التنمية في الخليج العربي فهناك اقطار عربية تصدر العمالة

الى اوربا بشكل كبير وهناك اقطار تصدر عمالتها الى اقطار عربية اخرى والخليج جزء منها ، فلو امكن الاستفادة من تنظيم وتنسيق العمالة العربية عبر جهاز يقترح كوكالة عربية للتشغيل توفر كل المعلومات عن مناطق الطلب ومناطق العرض وصفات ومهارات القوى العاملة في كل قطر وما يناسب كل قطر من هـذه المهارات لامكن عن طريق ذلك وحده حل مسألة العمالة في الخليج عبر هذا الاسلوب القومي والاقتصادي بنفس الوقت وبالتالي يمكن خلق سوق عربية مشتركة في هذا المجال بنفس المواصفات المقترحة للسوق الخليجية فاين ياترى مضت اقطار الخليج في بحثها عن الحل ؟

الخطر الكبير في الخليج العربي

عند القاء نظرة على واقع المجتمعات في الخليج العربي وعلى التركيب السكاني والقوى العاملة وخطط التنمية نجد ان هـذه المجتمعات غريبة جدا ومستعصية على الفهم حينما نحاول ان نستعير المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية التي يتحدث بها المختصون والباحثون في الوطن العربي اولا والعالم الثالث ثانيا .

فالازدواجية السكانية الموجودة في مجتمعات الخليج العربي ليست موجودة في أي بلد من بلدان العالم سواء كانت متقدمة او متخلفة ولعل النموذج البارز في دول اوربا خاصة عن هـذه الازدواجية متوفر في سويسرا التي تبلغ نسبة المهاجرين فيها الى مجموع سكانها السدس كما تبلغ نسبة المهاجرين في القوى العاملة السويسرية ثلث قوتها العاملة ، وحتى سويسرا فانها ليست قريبة من وضع اقطار الخليج حيث ان النسب العالية لازدواجية السكان تزيد عن هذه النسب بشكل كبير وتزيد عن نسبتها في القوى العاملة بشكل اكبر ، حيث نجد ان نسبة الوافدين الى مجموع السكان لعام ١٩٧٥ في الكويت ٥٢ر٦٪ وفي الامارات ٧٦ر١٪ وفي قطر ٦٩ر٠٪ وفي السعودية ٢٥ر٩٪ وفي البحرين ١٧ر٦٪ وهي لعام ١٩٧١ ، وهذا يعني ما عدا البحرين ان أي قطر من هذه الاقطار يشكل الوافدون فيه اكثر من ربع السكان وصولا الى ثلاثة ارباع السكان ، ونفس الامر ينسحب على واقع القوى العاملة في هـذه

الاقطار حيث نجد ان نسبة القوى العاملة الوافدة الى هذه الاقطار الى مجموع قواها العاملة لعام ٧٥ هي كما يلي : ـ في الـكويت ٧٠ر٩٪ وفي الامارات ٨٨ر٢٪ وفي قطر ٨٨ر٢٪ وفي السعودية ٤٩ر٩٪ اما البحرين فلا تزيد النسبة عن ٣٧ر١٪ وهي لعام ١٩٧١ • واذا ما استثنينا البحرين فأن الوضع يكون خطيرا جدا على واقـع التنمية في هذه الاقطار فأي ظرف سياسي او ظرف اقتصادي من الدول المصدرة لها والمحتاجة اليها في خططها تؤدي الى سحب قوة العمل الاجنبية هذه من ماكنة التنمية الخليجية فان مجتمعات الخليج ستقف عن الحركة وستتوقف الحركة الاقتصادية في هـذه البلاد هذا علما ان الاحصاءات تعكس عام ١٩٧٥ فقط اضـافة الى ان القوى العاملة الوافدة هذه تشكل الوافدين من الاقطار العربيـة والاجنبية وفي الفترة الاخيرة بدأت نسبة الاسيويين تزداد بشكل مخيف ، علما ان هذا لا يعكس كل الوضـع الخطر في تنميـة مجتمعات الخليج العربي اذ يجب ان نعرف واقع عمـل القـوى العاملة الوافدة هل هي اعمال خدمات يمكن الاستغناء عنها ام هي اعمال اساسية يصعب تعويضها فعلا ، فلو اعدنا النظر الى واقـع الاحصاءات في هـذه الاقطار لوجدنا ان التوزيـع المهني للقوى الوافدة في هذه الاقطار يتركز في ان نسبة العاملين منهم بالمهـن العلمية والمراكز الادارية العليا تبلغ ٧٦ر٧٪ في الكويت لعام ١٩٧٥ و ٧٥ر٥٪ في السعودية لعام ١٩٧٣ و ٨٠ر٧٪ في قطر لعام ١٩٧٠ و ٤٣ر٥٪ في البحرين لعام ١٩٧١ • وهذه النسب تتزايد بشكل ملحوظ بفعل الزيادة في الحاجة الى الخبرات الفنية والعلمية •

وهكذا نرى مساحة هـذا الخطر الكبير ممتدة الى اقطار ومجتمعات وتنمية الخليج العربي علما ان الخوف على التنمية في هذه الاقطار لا يأتي من القوى العاملة الوافدة من الاقطار العربية لوجود السعي نحو تحقيق تكامل اقتصادي عربي ولوجود منظمات عمالية عربية ومنظمات اقتصاديـة عربية تنطلق وتصب في اطار العمـل الموحد للوطن العربي وفي اطار ميثاق الجامعة العربية ووجود هذه الجامعة • انما الخطر يأتي من تزايد غير منطقي للقوى الاجنبيـة وخاصة الاسيوية في هذه البلاد والتي يتحدث كثير من الاوسـاط عن صبغتها العسكرية وعن التوجيه غير المباشر لها من قبل الدول الرأسمالية التي تضع في حسـابها السـيطرة على منابع النفط في اوقات الشدة •

ان محاولة الاستغناء عن القوى الوافدة غير وارد في ايـة حسابات علمية لمعالجة التنمية في مجتمعات الخليج العربي بل لعل الحل هو في بقائها فترة اطول ولكن المعالجة تكمن في الاسـتعاضة عن العمال الاسيويين بالعمال العرب خاصة اذا ما علمنا ان هناك فائضا في العمالة العربية بل ان هـذه العمالة تهاجر الى البلدان الاوربية العديدة للعمل هناك كما هي الحال مع الجزائريين والمغاربة وغيرهم من العاملين في دول اوربا الغربية وخاصة فرنسا •

اما المعالجة القطرية للمشكلة أي محاولة التعويض بالعناصر والقوى العاملة الوطنية فانها غـير ناجحة لان نسـبة السـكان وتزايدهم ونسبة القوى العاملة فيهم بل ونسبة الداخلين الان في

التعليم المهني والعام والتدريب المهني لايمكن ان توفي التنمية حقها في الخليج ، ويقول الدكتور محمد غانم الرميحي وهو من المختصين في هذا المجال والذين بحثوا فيه بكثرة ، يقول في كتابه (معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة) الصادر عام ١٩٧٧ ، (ان الطفرة في اقطار الخليج الان تعتمد بشكل اساسي على بقاء القوة العاملة الوافدة وسوف تعتمد عليها ايضا في المدى القصير والمتوسط (حتى نهاية القرن) فخريجو التعليم العام او التدريب المهني كما رأينا ـ لا يمكن ان يسدوا الطلب على اليد العاملة الفنية ، الماهرة وشبه الماهرة والتي يزداد عليها الطلب كلما توسعت اقطار الخليج العربي اقتصاديا) ويضيف الدكتور (كما انه مهما كانت خطط التدريب والتعليم فانه لا يمكن الوصول الى اكتفاء ذاتي وتحقيق عمالة محلية كاملة اذ ان هذا الهدف لو وضع فانه في رأيي هدف مضلل لان الكثير كما رأينا من قوة العمل المحلية ـ لاسباب اجتماعية وتاريخية وموضوعية ـ لا ترضى بتعاطي انواع معينة من المهن فسوف تتسرب الى مهن اخرى وتبقى الحاجة قائمة في انواع معينة من المهن ص ١٠٨) ، وبعد ان يشخص الدكتور الرميحي المخاطر يعود ليؤكد الخيار الوحيد لاقطار الخليج في اطار التكامل العربي فيقول (ان الخيار المتاح لاقطار الخليج لا يمكن ان يكون الخيار الليبرالي الصرف من حيث العمالة ـ التعليم السياسات السكانية ... الخ

بل ان الخيار هو التخطيط لتحقيق اهداف واضحة وانسانية لهذا المجتمع في اطار تكامل اقليمي وعربي واضح المعالم كما ان ثمنا سياسيا من المحتم دفعه للحصول على استقرار قوة العمل الوافدة التي بدونها سوف تتوقف عمليات الانتاج ص ١٠٩ .

لكل هذه الاهمية للقوى العاملة الوافدة الى الخليج كان طرحنا لهذا الموضوع من جانبه الاكثر حساسية الا وهو الوافدون الاسيويون الى الخليج واخطارهم الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية على عروبة ومجتمعات وتنمية واستقرار الخليج العربي ، اذ ان القوى العاملة العربية الوافدة الى الخليج لا تشكل خطورة على الخليج ولا يمكن القول بازدواجية سكانية من خلال تواجدهم هناك لان الشعب العربي هو واحد في كل اقطاره لغة وتاريخا وقومية واحساسا كما ان وجود العرب في الخليج كقوة عمل انما هو تنفيذ لاتفاقيات عربية صادرة عن منظمة العمل العربية والمسماة « تنقل الأيدي العاملة » وبهذا فان السياسة الخليجية في هذا المجال انما تسير وفق منطق ومنظور الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة ، اضافة الى ان التواجد العربي الكثيف في هذه المجتمعات يجعل مسألة وجود الاقليات الاجنبية سكانا وقوة عمل مسألة غير خطرة على واقع هذه المجتمعات لكل ذلك فسنحاول ان نتحدث عن خطورة الاسيويين في هذه المجتمعات خاصة اذا كان هناك تخطيط لوجودهم وليس بسبب طلب العمل او الرزق ، والى الحلقة القادمة .

مما لاشك فيه ان الهجرة الاجنبيـــه للخليج العربي ليست وليدة عـــام او عامين انما تمتد الى فترة طويلة من الزمن ولكن اكتشاف النفط جعل هذه الهجرة تأخذ مكانا واسعا في هذا المجال سواء كانت الهجرة لطلب الرزق والعمل او هجرة ذات اهـداف اخرى كما سنذكره لاحقا •

الكويـــت

واذا ما حاولنا ان نتعرف على طبيعة البلاد المصدرة لهـذه الهجرة نجد ان وضع عـام ١٩٧٥ بالنسبة للكويت ينحصر في ان المهاجرين اذا استثنينا العرب منهم تبلغ نسبتهم الى مجموع السكان كما يلي ٥٥ر٢٠٪ من البلدان الاسيويـة و ٣ر٠٪ مـن البلدان الافريقية و ٥٦ر٠٪ عن البلدان الاوربيـة و ٩ر٠٪ من البلدان الامريكية و ٠٢٪ من بلدان اخرى ، كما ان ايران تشكل اعلى نسبة في الهجرة حيث تبلغ نسبة الايرانيين الى مجموع الوافدين عربا وغير عرب ٨ر١٣٪ ثم الهند وتبلغ نسبة الهنود الى مجموع الوافدين عربا وغير عرب ٢ر١٠٪ ، اما الباكستانيون فتبلغ نسبتهم ٢ر٥٪ و ٥٪ دول اسـيوية اخـرى ثم ٨٪ اوربيون و ١ر٠٪ امريكيون •

هذا هو الحال عام ١٩٧٥ ، اما عام ١٩٧٧ ففي تقرير قدم من قبل غرفة التجارة والصناعة الكويتية حول طبيعة القوى العاملة الاجنبية ، ظهر بأنه قد منحت ٦٣ر٤٩٢ أجازة في الكويت خلال عام ١٩٧٧ في حين بلغ عدد الاجازات القديمة المجددة حوالي ٥٦ر٣٥٧ أجازة وهكذا بلغ اجمالي اجازات العمل الممنوحة الى العمال الاجانب حوالي ١١٩ر٨٤٩ أجازة في نهاية عام ١٩٧٧ ، هذا وقد حدد التقرير ايضا نسبة عدد القادمين من الاقطار الاسيوية بـ ٤٧ر٨٪ يتبعها عدد القادمين من الدول العربية وبذلك تكون النسبة المئوية للعاملين الاجانب والعرب كما نشرها التقرير كما يلي:

الهند وتبلغ نسبة العاملين منها ١٥ر٧٪ الباكستان وتبلغ نسبة العاملين منها ١٠ر٤٪ ايران وتبلغ نسبة العاملين منها ٩ر٠٪ ٠

كوريا والفلبين واندونيسيا تبلغ نسبتهم ١٢ر٧٪ ٠

قطــر

اما في قطر والتي يفوق فيها عدد الوافدين على عدد القطريين حيث تبلغ نسبة سكانها ٤١٪ تقريبا في حين تبلغ نسبة غير القطريين ٥٩٪ تقريبا اما في قوة العمل فتبلغ نسبة غير القطريين ٨٣ر١٦٪ أي انها في اعتمادها على القوى العاملة الوافدة بهذه النسبة بل وسيطرة القوى الوافدة على اهم المهن العليا العلمية والفنية بحيث تبلغ نسبتهم ٥٩ر٢٪ في الزراعة والصيد و ٥٢ر٣٪ من الاداريين ومديري الاعمال ٠ ولا يشكل العرب من مجموع الوافدين الا نسبة ١٢٪ في حين يشكل غير العرب نسبة ٦٨٪ ٠ وأهم مصادر الوافدين

هي ايـــران ٢٠ر٨٪ وهنود وباكســتانيون ٤٣ر٣٪ واوربيون وامريكيون بنســبة ٣ر٠٪ وباقي دول اوربا وامريكا اللاتينية ٠ر٠٦٪ والجنسيات الاخرى ٠ر١٪ وهذا اعتماد على مصــادر رسمية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام ١٩٧٥ ٠

الامـــارات العربيـــة

واذا ما انتقلنا الى دولة الامارات العربية التي ازداد سكانها بنسبة خرافية من عام ١٩٦٨ والى عام ١٩٧٥ حيث بلغت نسـبة الزيادة ٢٦٤٪ وهي زيادة بالوافدين قبل كل شيء وبعد بدء الانتاج النفطي الكبير ، ان دولة الامارات تمثـل بها القــوى العاملة من مواطنيها بنســبة ٤٥ر٩٪ من مجمــوع العاملين ، اما الوافدون فيشكلون نسبة ٥٤ر١٪ وتشكل العمالة العربية نسبة ٤٢ر٤٪ من القوى الوافدة تأتي بعدها القوى الوافدة من الهند بنسبة ٥ر٦٪ ثم من الباكستان ٣ر٢٪ ثم ايران ٢ر٣٪ ومن دول اجنبية اخرى ٦٪ ، وهذه النسب هي لعام ١٩٧٤ ٠ على اننا حينما ننتقل الى عام ١٩٧٦ نجد ان النسب تحتل بشكل كبير لصالح غير العرب حيث نجد انه من مجمــوع مــن دخلوا الامارات بموافقات فرديــة او جماعية عام١٩٧٦ هناك حوالي٨٠٪ منهم من غير العرب ونجد انعدد الوافدين هذا العام لا تزيد نسبة العرب فيهم على ٢٠ر٢٪ في حين ان الهند تحظى بنسبة ٤١ر٦٪ ثم الباكستان بنسبة ٢٤ر٢٪ ثــم

ايران بنسبة ٤ر٢٪ ودول اخرى بنسبة ٦ر١١٪ وتشير الاحصائيات الى ان امارة دبي تحظى بنسبة عالية منهم حيث بلغت نسبة الداخلين من الاجانب لعام ١٩٧٦ اليها اكثر من ١١٥ الفا ، أي بنسبة ٤٨٪ من مجموع العمال الوافدين للامارات وتأتي بعدها الشارقة التي تحظى بنسبة ٧ر٢٢٪ ثم ابو ظبي بنسبة ٦ر٢٠٪ •

البحريـــن

اما في البحرين فلا تزيد نسبة الوافدين الى مجموع السكان لعام ١٩٧١ عن ٣ر١٧٪ وبالتالي فان نسبة القوى العاملة الوافدة اليها لا تزيد على ٠٧ر٣٧٪ من القوى العاملة كلها •

اما مصادر القوى العاملة الوافدة الى البحرين فتقع في مقدمتها سلطنة عمان التي تشكل نسبة ٤٧ر٢٨٪ من مجموع الوافدين ، الا ان هؤلاء بعد خطط التنمية في بلادهم بدأوا يعودون الى عمان • وعلى كل حال فان نسبة العرب عموما الى الوافدين لا تزيد عن ٤٥٪ في حين تشكل النسبة للاجانب ٥٥٪ وتأتي في مقدمة البلاد المصدرة للبحرين ايران والباكستان والهند حيث تبلغ نسبة الايرانيين الى الوافدين ٥٤ر١٣٪ ثم الهنود تبلغ نسبتهم ٦٨ر١٧٪ ثم الباكستانيين وتبلغ نسبتهم ٢٨ر١٤٪ اما البريطانيون فتبلغ نسبتهم ٧٠ر٧٪ والامريكيون نسبتهم ٧٢ر٠٪ والدول الاجنبية الاخرى ٥٥ر١٪ •

وعلى الرغم من عدم وجود احصاءات جيدة معلنة في السعودية الا ان المعلومات المتوفرة تشير الى ان نسبة الوافدين في السعودية في القطاع العام بلغت عام ١٩٧٣ حوالي ٢٧٫٩٪ ، اما في القطاع الخاص فقد بلغت نسبة الوافدين ٤٩٫٧٪ على انه من الملاحظ ان القوى الوافدة اكثرها الى حدود العام المذكور من اليمن ومصر وفلسطين ثم بدأت وجبات الاسيويين من كوريا وتايلند ثم الفلبين ، لقد نشرت جريدة السياسة الكويتية في ٨ـ٥ـ١٩٧٨ مؤكدة ان عدد العمال الكوريين الجنوبيين في الكويت والسعودية بلغ ٨٣ ألف شاب اعمارهم تتراوح بين ١٩ ــ ٢٥ سنة منهم ٦٫٥ الاف في الكويت وحوالي ٧٠ ألفا في السعودية وهناك من يقدر عدد الكوريين والتايوانيين بنحو ١٢٠ ألفا ، وقد نشرت مجلة الدستور في عدد ٣٩٥ عام ١٩٧٨ ان شركات الطيران الاسيوية وخاصة اليابانية استعدت لنقل ٣٠٠ ألف عامل من كوريا الجنوبية وفورموزا وبعض الدول الاسيوية الاخرى الى السعودية ودولة الامارات وبعض المناطق الاخرى في الخليج العربي وأكدت ان عدد الكوريين والتايوانيين بلغ ١٢٠ ألفا عام ١٩٧٧ فقط .

ان القاء نظرة على آخر قائمة لشركة ارامكو عن العمال الاجانب الذين يشتغلون لديها تؤكد حقائق مخيفة ونجد هذه القائمة كما نشرتها صحيفة واشنطن بوست تقول ان هناك ٧٥٠٠

فليبيني و ٥٧٠٠ كوري جنوبي و ١٨٥٠ تايلنديا و ١٤٩٠ باكستانيا و ٥٩٠هنديا وقد نشرت جريدة الوطن الكويتية في٣١ـ١١ـ١٩٧٨ خبرا خطيرا مفاده ان احد الخبراء في البيئة وهو يتخذ لندن مقرا له ابلغ مؤتمرا للبناء عقد في دبي في ٣٠ـ١٠ـ١٩٧٨ من انـه يجب تحسين احوال المعيشة للعمال المهاجرين في الخليج اذا كان للتصنيع. وقدر الخبير المدعو جيم انتونيو عدد الغرباء العاملين في الخليـج باستثناء البحرين بما يتراوح بين ٦٠ ـ ٨٠٪ من السكان واضاف يقول ان الهنود في المنطقة الذين لم يكن عددهم يتعدى ٤٠٠ر٠٠٠ قبل الزيادة في اسـعار النفط في عام ١٩٧٣ بات مجموعهم الان حوالي مليوني نسمة وقد اكدت جريدة المسيرة البحرانيـة في ٢٢ـ٦ـ١٩٧٨ انها تلقت تقارير خاصة من واشنطن تفيد ان اثني عشر الف امريكي يستعدون لمغادرة بلادهم متوجهين الى منطقـة الخليج وان التقارير تؤكد ان الوافدين كلهم من الشبان الزنوج الذين سيقومون بتنفيذ عدة مشروعاتانشائيةوانمائية تتركز معظمها في منطقة الخليج ، كما اكدت الجريدة ان استقدام هؤلاء كان من قبل شركة امريكية عربية للاستثمارات اسست حديثا يمتلك رجال اعمال عرب حوالي ٦٠٪ من رأسمالها ، وأكدت الجريدة ايضا ان عدد العمال الكوريين في الدول العربية قد ارتفع الى ١٠٠ ألف بعد ان وصلت مؤخرا اعداد منهم للعمل في الاردن والسعودية وبعض الدول الخليجية .

وفي عمـــان نجد ان العاملين في القطـاع الحكومي من العمانيين عـام ١٩٦٦ كان ١٠٠١٨ فأصـبح عـام ١٩٧٥ حـوالي ٩٩٧٠ فقط وبعكسه فقد زاد عدد الوافدين في هذا القطاع من ٨٢ فقط عام ١٩٦٦ الى ٣٨٠٠ عام ١٩٧٥ ، اما بالنسبة للقطاع الخاص والمختلط فان نسبة الوافدين في الشركات العمانية ٩ر٦١٪ وتبلغ النسبة في الشركات الاجنبية ٩ر٦٣٪ ثم تبلغ في الشركات الصغيرة (اقل من عشر عمال) ٨ر٩٠٪ اما في الشركات المختلطة فـلا تزيد عن ٦ر٣٨٪ ومجموع هذه النسب يكون ٥ر٦١٪ مجموع العاملين الوافدين في الشركات •

وليس لدينا معلومات عن مصادر قوة العمل الوافدة ، الا ان مجلة الاقتصاد العربي الصادرة في لندن قدرت عدد الباكستانيين والهنود فقط في عمان بـ ٢٥ ألف نسـمة الا ان من المعروف ان مجموع الوافدين الى عمان بشـكل عام بلغ للاعـوام الاخـيرة ٩٨٣ر٥٥ ومجموع الاسيويين منهم ١٨٦ر٤٩ فردا ، وهذا يجعـل نسبة القوى العاملة الاسيوية في عمان الى نسبة مجموع الوافدين تشكل ٨ر٨٧٪ وهي اعلى نسبة من كل الاقطار الخليجية •

أخطار الهجرة الأجنبية
في الخليج العربي

حينما نبه وزراء العمل العرب في اول اجتماع لهم عام ١٩٦٤ الى خطورة الهجرة الاسيوية الى الخليج العربي لم تكن هـــده الهجرة قد اخذت الابعاد الكبيرة التي هي عليها الان ، اذ ان كثيرا من البلدان في الخليج لم تكن قد رسمت خططا تنموية كبيرة كما ان بعضها لم يكن ينتج النفط بهذه الكمية التي هي عليها الان • ومع كل هذا فان اشارة وزراء العمل العرب جاءت في مكانهـــا حتى في ذلك الوقت واذا كان المهاجرون الاسيويون في السابق من هنود وباكستانيين يأتون طلبا للعمل والرزق فأن استخدام سلاح النفط ضد الدول الامبريالية جعل هذه الدول تخطط بشكل منظم لهجرة الكوريين خاصة الى هذه المنطقة لاغراض هي ابعد ما تكون عن طلب الرزق والعمل بل ان هناك اهدافا سياسية وحتى عسكرية يمكن رؤيتها بوضوح فما هي حقيقة الاخطار التي تتعرض لهـــا دول الخليج العربي نتيجة الهجرة الاجنبية هذه ؟

يمكننا تحديد اهم الاخطار التي تهدد دول الخليج العربي نتيجة الهجرة الاجنبية بما يلـــي : ـــ

اولا : خطر التكوين الديموغرافي •

مما لاشك فيه انه حينما تكون هناك نسبة من الســـكان الاجانب تزيد على نسبة السكان الاصليين فأن الازدواجية السكانية هذه سيكون لها انعكاس على مجمل الواقع السياسي والاقتصادي

والاجتماعي لذلك البلد فحينما تكون نسبة الوافدين الى مجموع السكان يساوي ٧٥٪ وعدد السكان ٢٥٪ فقط كما هي الحال في الامارات العربية واذا اضفنا الى ذلك ان ٨٠٪ من هؤلاء الوافدين هم من غير الناطقين بالعربية فأن خطورة الازدواجية السكانية تزداد • ولا شك ان هذه الارقام انما هي ارقام رسمية او معلنة على الاقل وهي لاتعكس واقع الحال بالضبط لان المظهر الاخر للوجود الاسيوى هو الذي لم تشمله ارقام الاجانب لكونه ضمن فئة الوطنيين بعد ان تجنسوا بجنسيات عربية او بفعل التسلل والعمل بشكل غير مشروع وبتواطوء مع اصحاب العمل بحسن نية او بسوئها فالمتجنسون بلغوا حجما هاما يستدعي وقفة لمحاولة تقدير عددهم في بلد كالكويت مثلا الذي تعكس التعدادات السكانية فيه الى نسب النمو التالية : ـ

الفترة	الوطنيون	غير الوطنيين
١٩٦٥ــ١٩٧٠	٩ر٦	٩ر٦
١٩٧٠ــ١٩٧٥	٦ر٢	ــر٦

فهذه النسب العالية لا يمكن تفسيرها بأكبر انفجار سكاني لان اعلى النسب لهذا الانفجار لا يمكن ان تزيد عن ٤٪ سنويا • ان هذا يعني ان هناك تخطيطا وراء كل هذا ، من هنا فأن خطر التكوين الديموغرافي هو حقيقة تتدعم مع الزمن وبدون وعي سوف تنحصر الحدود العربية دون آبار النفط الهامة والحدود الاستراتيجية وقد تبرز عندئذ مفاهيم مبدئية مثل حق تقرير المصير بالاستفتاءات الشعبية والعنصر الحاكم فيها هو الغلبة السكانية •

ثانيا : عروبـة الخليج •

جاء في دراسة اعدتها دوائر عربية رفيعة المستوى من أن الهجرة الاجنبية تهدد التركيب السكاني الاصلي لمصلحة الوافدين الاجانب الامر الذي يمكن ان تكون له مخاطر حقيقية آنية ومستقبلية على الطابع العربي للخليج وأكدت هذه الدراسة على ان هذه الهجرة ما هي الا محاولة لالغاء الهوية القومية للسكان العرب وذلك عبر جعلهم اقلية سكانية لا تستطيع تقرير مصير المنطقة وهذا يتضح من ان هذه الجاليات الاجنبية تحاول اضعاف الروابط التي تشد المواطن العربي صاحب البلد المضيف بأمته العربيـة لان هـذه الجاليات تعتبر الرابطة القومية بين السكان العرب في البلد المضيف والامة العربية تهديدا لمصالحها وتحديا لوجودها كجاليات • وهذا ما جعل بعض المسؤولين في الخليج يتخوفون منها ويعتبرونها مصدر تهديد للتركيب السكاني الاصلي في المنطقة بل ان بعضهم وصـفها بأنها (غزو ديموغرافي) أجنبي يبرر القلق الذي بدأ يسود في هذه المنطقة من الوطن العربي •

ثالثا : الخطر الاقتصادي •

لاشك ان من الاسباب الرئيسة التي جعلت بلدان الخليج تتقبل هذه الموجات الاجنبية من القوى العاملة هو حاجة التنمية فيها خاصة وأنها تبنت مشاريع لا تتناسب مع عددها السكاني ولا مع ما لديها من كوادر وخبرات في مختلف الحقول الا ان هذه القوى العاملة الاجنبية لا تعطي مردودها الاقتصادي المتكامل لاسباب اقتصادية

ولغوية وخدمية ... الخ حيث ان وجود عشـــرات الاقوام في مؤسسة واحدة مع انتفاء وجود لغة مشتركة يجعل التفاهم عسيرا جدا وهو شرط تقدم العمـــل وانتاجيته كما ان بعض الوافدين من الخارج يجلب معه عائلته مما يجعل الدولة تتحمل نفقات سفر وأقامة هؤلاء الامر الذي يزيد من اعباء الخدمات دون مبرر بالاضـــافة الى ضرورة تأمين كافة الخدمات الاخـــرى كالسكن والمدارس والطبابة والمواصلات وغيرها ، أضف الى ذلك ان وجود عمـــال وفنيين من خارج البلد يؤدي الى اشكال متعددة من تعطيل العمل خصوصا في الحالات المفاجئة كحدوث طارىء في بلدهم او وجود معاملات تستدعي حضورهم وما الى ذلك وهذه الغيابات المفاجئة تضر بالعمل وديمومته ، وبجانب ذلك فأن كثيرا من هؤلاء الاجانب ينقلون معهم الاساليب المتبعة في مؤسسات دولتهم التي قدموا منها وهذا يعني حدوث تناقض في قواعد وانظمة وعلاقات العمل تبعـــا لجنسية العاملين ، كما انه ينقل قواعد عمل صالحة لبلد الوافد لكنها قد لا تصلح للبلد الذي أتى للعمـــل فيه كبلد ناشىء ، وأخيرا فان انخفاض الانتاجية وزيادة الوقت المهدور بســـبب عـــــدم ارتباط الاجانب بمصالح البلد الذي يعملون فيه ولاقامتهم المؤقتة فيـــه كل هذا يكون من المردودات الاقتصادية السلبية للعمالة الاجنبية علما اننا يجب ان نشير الى ان الخبرات الاجنبية تكلف الى جانب ذلك اكثر بكثير من الخبرات العربية اضافة الى ان بعض الاقطار المصدرة للعمالة الاجنبية بدأت تطالب بتعويضات على ابنائها المشـــتغلين في اقطار الخليج ، وهذا ما حدث بعد ان طردت حكومة الكويت ٢٢٠

هنديا آثر اعمال العنف والاضطرابات التي قام بها هؤلاء في السابع والعشرين من تموز الماضي ، حيث اعلن وزير الصناعة الهندي جورج فرنديس ان حكومته تقوم بأستقصاء الاسباب والظروف التي احاطت بالاحداث في الكويت والنظر في المضايقات التي تعرض لها عدد من العمال الهنود في دول الخليج ، كما أدعى البرلمان الهندي بأن بعض الهنود قد عوملوا كعبيد حقا اثناء عملهم في الخليج وهذا ما جعل سريلانكة تنظر الى قائمة الدول الاسيوية المطالبة باتخاذ بعض الاجراءات الهادفة الى ايقاف استغلال مواطنيها من قبل الشركات العاملة في دول الخليج ، وهذا ما يجعل وزارة العمل هناك ترغم الوكالة المستخدمة للعمال على دفع تعويضات مالية الى العمال المتعاقدين معها اذا لم تجد لهم عملا خلال الاشهر الثلاثة من بدء تعاقدهم ، كما يحق لها في هذه الحالة ارغامها على تسديد تكاليف العودة الى البلاد كاملة الى العمال الراغبين في ذلك .

رابعا : الخطر العسكري والاستراتيجية : ـ

ان تزايد المهاجرين الاجانب الى الخليج العربي وبشكل متوازن مع الزيادة الطبيعية للسكان لا يمكن ان يكون عفويا بل انه ضمن مخطط مرسوم للسيطرة تدريجيا دون حرب على المنطقة عن طريق الغزو الديموغرافي. علما ان الوجه الاول للخطر العسكري والاستراتيجي يأتي من خلال ما يمنحه وجود مهاجرين اجانب بكميات كبيرة للدول المصدرة لهؤلاء الاجانب في حجة التدخل في البلد المضيف لحماية الجاليات التابعة لها مما يجعل البلد المضيف فريسة للتدخل الاجنبي قد يصبح خطيرا جدا ، بل ان هذه الجاليات التي

تدين بالولاء لبلدها الاصلي ونظامه السياسي وبسبب غربتها تعمل على تكتل افرادها مع بعضهم في الداخل ، وبسبب هذا الولاء ايضا يسكن استخدامهم كطابور خامس لاغراض الدعايـــة لبلدهم او التخريب والتجسس ، اما الوجـــه الثاني للخطر العســكري الاستراتيجي فهو حين يستخدم هؤلاء المهاجرون للاعمال العسكرية التي تقوم بها ضد البلد الضعيف • وهنا يجب ان نتوقف فتــرة بسبب كثرة الاخبار والتقارير التي تؤكد على ان هجرة الكوريين بشكل خاص الى السعودية والخليج انما هي هجرة قوى عسكرية متخفية بأعمال مدنية •

لو حاولنا ان نستعير اسلوب جريدة السياســة الكويتية في طرح هذه المسألة على رئيس الممثلية التجارية لجمهورية كوريــا الجنوبية في الكويت والذي يعمل بدرجة سفير لوجدنا (الشكوك بان الكوريين الجنوبيين هم طليعة القوات الامريكية عندما تفكر بأحتلال المنابع النفطية في اي أزمة نفطية او سياســية كبيرة) • وسنحاول من جانبنا طرح الاطارات التي جعلت الشك ــ كما تقول السياسة والحقيقة كما نقول نحن ــ بأن الكوريين الجنوبيين هــم جيش عسكري فعلي وليست عمالة مدنية ، وســنحاول ان ندلل على ذلك بالامور التاليــة : ــ

١ ــ لا شك ان النفط والموقع الجغرافي في الخليج كان له اكبر الاثر في ان تحاول الولايات المتحدة تعزيز الدوافع الاستراتيجية للهجرة الاسيوية وفعلا نجد ان جميع الوكالات والصحف التي نشرت الخبر تؤكد ان الولايات المتحدة الامريكية هي

التي نظمت عملية ارسال آلاف الكوريين الجنوبيين والتايوانيين المدربين على السلاح الى دول الخليج العربي بحيث بلغ عددهم حسب تقديرات السنة الماضية حوالي ١٢٠ نسمة وان هؤلاء يقومون الان بأعمال مدنية مع انهم مهيأون اصلا لاعمال عسكرية طبقا لخطط الولايات المتحدة الخاصة بتأمين السيطرة على منابع النفط وخطوط مواصلاته .

٢ ـ كان العمال الكوريون لدى وصولهم الى السعودية يلتزمون نظاما شبه عسكري ويقيمون في معسكرات كمعسكرات الجيش ، والواقع ان افراد الجيش الكوري الذين كانوا يرغبون في العمل في السعودية كانوا يحصلون على اجازة صرفهم من الخدمة وكانوا يصلون الى السعودية ليقيموا في ثكنات تشبه الثكنات التي غادروها في كوبا وتؤكد الانباء ان جيش كوريا قادر على تزويد السعودية ومنطقة الخليج بحوالي ٤٠٠٠ عامل ماهر سنويا .

٣ ـ حينما بدأ هؤلاء العمال الكوريون يتذمرون من ظروف عملهم في السعودية ادى ذلك الى اشتباك كبير وقع بينهم وبين قوات الحرس الوطني السعودي في مدينة جبيل حيث اظهروا كفاءة عسكرية كبيرة في عراكهم غير المسلح مع السعوديين .

٤ ـ يجب ان نعيد الى الاذهان التهديدات التي اطلقها اكثر من مسؤول امريكي بأحتلال منابع النفط اذا ما حاولت الاقطار المنتجة قطعه عنها ولا شك ان ربط هذه التهديدات بالوجود

العسكري الامريكي ٢٩٠٠٠ امريكي مع عائلاتهم في السعودية فقط او بالوجود الكوري الجنوبي المتوقع ان يصل عددهم عام ١٩٨٠ الى ٢٤٠ ألف نسمة كما تؤكد مجلة الاقتصاد العربي الصادرة في لندن بعددها ١٨ لعام ١٩٧٧ تؤكد حقيقة القول بالطابع العسكري للهجرة الكورية الى الخليج ٠

فهل بعد هذا انكار او شك في حقيقة عسكرة الكوريين او على الاقل في الرغبة الاكيدة للولايات المتحدة في السيطرة على منابع النفط عند الحاجة والاضطرار ، علما انه من الملاحظ في اجوبة كل من السيد ج ٠ ون روا رئيس الممثلية التجارية لكوريا والسيد (كان) رئيس شركة اي ٠ سي ٠ سي الكورية على هذه الشكوك تؤكد ان (منشأ هذا التكهن بخصوص الدور العسكرى المحتمل للعمال الكوريين هو انضباطيتهم وتنظيمهم وهي خصال اكتسبوها نتيجة خدمتهم العسكرية الالزامية) كما تؤكد (ان طبيعة التربية العسكرية الانضباعية لهؤلاء العمال قد تكون السبب وراء هذه الشائعة ٠٠ غير انه بالتأكيد ليس بين العمال الموجودين هنا اي شخص مستمر في الخدمة العسكرية بل كلهم اما انهوها او انهم معفوون لاسباب عائلية او صحية) ٠ ان هذين الجوابين يؤكدان ــ بعكس ما اراد ايضاحه ــ من ان الكوريين هم جنود قبل ان يأتوا الى الخليج وانهم سرحوا لكي يعملوا في الخليج فما الذي يمنع استدعاءهم مرة ثانية عند الضرورة وبقرار بسيط من دولتهم ٠

مستقبل العمالة الاجنبية
بين مشاكل الدول المصدرة وحاجة دول الخليج

لاشك ان الهجرة الاجنبية والعمالة الاجنبية تعتبر من اهم القضايا التي تتعرض لها المؤتمرات الاقليمية والدولية والمنظمات المتخصصة في الامم المتحدة ولهذا كانت هذه الهجرة والعمالة موضوعا بارزا في المؤتمر العالمي للاستخدام وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتفسير الدولي للعمل الذي عقد في جنيف عام ١٩٧٦ ، ولقد كان لموضوع الهجرة الى الخليج والسعودية بشكل خاص قدر من الاهمية تضمنها تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي الى المؤتمر وكان بعنوان (الاستخدام) : التنمية والاحتياجات الاساسية مشكلة عالمية ، يقول تقرير المدير العام في حديثه عن هجرة الكفاءات والعمالة (ويعتمد عديد من البلاد الفتية في الشرق الاوسط واعضاء الاوبك بدرجة كبيرة على العمال الاجانب ، ويشكل المهاجرون الذين يشغلون وظائف متباينة تماما حوالي ثلاثة ارباع الايدى العاملة في الكويت وثلث العاملين في المملكة العربية السعودية والبحرين وبالاضافة الى الاربعمائة الف اجنبي الذين توظفهم المملكة العربية السعودية وحدها ، نجد ايضا ٦٠٠ الف عامل مهاجر في تلك المنطقة ٠٠ وسوف يتضاعف هذا الرقم دون شك في الاقل على المدى القصير ، ووفقا لتقديرات

الخطة للاعوام من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ ستحتاج المملكة العربية السعودية من ٣٠٠ ألف الى ٥٠٠ ألف عامل اجنبي اضافي ص ١٣٣ من التقرير) • وبغض النظر عن هذه التقديرات الرقمية فان المسألة ليست محدودة في الخليج وانما اصبحت تبحث دوليا علما ان الوضع في الخليج هو وضع متميز نظرا لقلة السكان في هذه المنطقة واذا ما حاولنا ان نتحدث عن مستقبل العمالة الاجنبية في الخليج العربي من وجهة نظر حاجتها لها لاستخدامها في خططها التنموية فاننا سنجد ان التقديرات كما وردت في مجلة الاقتصاد العربي الصادرة في لندن تقول انه من المتوقع ان يقفز تعداد العاملين في السعودية الى ٣ر٢ مليون عام ١٩٨٠ وهذا يعني ان حوالي ٧٠٠ر٠٠٠ ألف اجنبي سيفدون الى المنطقة بجانب المليون الموجودين حاليا ، وتقول المجلة انه على الرغم من عدم توفر الاحصاءات الدقيقة يمكن القول ان هناك في السعودية حوالي ٣٥٠ر٠٠٠ مهاجر غير يمني بما في ذلك المصريين الذين بلغوا ١٨ر٠٠٠ والباكستانيين الذين يبلغ عددهم ٥٠ر٠٠٠ بالاضافة الى ما يتراوح بين نصف مليون ومليون عامل غير فني في اليمن الشمالية ، كما ان العديد من المهاجرين الجدد يأتي من آسيا (الباكستان والملايو) •

وفيما لو اخذنا خطط التنمية التي وضعتها السعودية للاعوام ١٩٧٦ ــ ١٩٨٥ وتقديراتها للقوى العاملة التي تحتاجها لوجدنا ان الخطة تشير لوجود ٣١٤ ألف مهاجر في السعودية لعام ١٩٧٥ وتتوقع ان ترتفع الحاجة الى الايدى العاملة الاجنبية الى ٨١٢ر٦

الف سنة ١٩٨٥ وهي حسب التوزيع التالي :ــ ١٢ر٤ الف مديرون و ٢٣ر٥ الف مهنيون و ٨٢ر٣ الف عامل نصف مهرة و ١٦٢ر٥ الف عامل آخــر • ويلاحظ ان هذه التقديرات لاتمس الا الاحتياجات الحكومة اذ تعتبر الحكومة اكبر مستخدم ، لكن القطاع الخاص هو الاخر نشط في السعودية ولذلك فالاحتياجات تتجاوز ما هو مشار اليه في الخطة بكثير •

على اننا لو اطلعنا على مســتوى ونوع مخرجات التعليــم العام والتدريب ومدى السلبيات التي يعاني منها في الوقت الحاضر فان هذا لا يدع مجالا للشك بان قوة العمل الوافدة عربية واجنبية هي اساس النمو الاقتصادي والاجتماعي الذى تشهده المنطقــة حاليا كما ان مؤشرات النمو في المستقبل ســوف تزيد من الطلب على القوى العاملة الوطنية والوافدة في الوضع الحالي او المستقبل المتطور ، ان حساب نمو السكان العالي في الخليج لا يمكن ان يفي بحاجة القوى العاملة للتنمية لان امارات الخليج جميعها في تطبيقها لبناء تنمية واسعة اوسع من قابليات سكانها ، ان القاء نظرة على الصناعات الجديدة في الكويت كمصانع الاسمدة الكيمياوية وشركة الصناعات الوطنية التي تحوي على مجموعة من المصــانع بجانب صناعات تحويلية متوسطة وصغيرة اخرى ، والقاء نظرة على اهتمام البحرين بانشاء مجموعة من الصناعات الكبرى ــ غير البترولية ــ كصناعة الالمنيوم التي يعمل فيها ٢٥٠٠ عامل تقريبا وشركة البحرين لصيد الاسماك والحوض الجاف المقدر ان يعمل به ٢٠٠٠ عامــل

نهاية عام ١٩٨٢ ونظرة اخرى على قطر التي تسعى الى صناعة الاسمنت والسماد الكيمياوى ومطاحن قطر للدقيق وشركة قطر لانتاج الورق والبلاستك ، واخيرا نظرة الى الامارات العربية والحوض الجاف في دبي بجانب مشروع الالمنيوم ومصانع الاسمنت في دبي ورأس الخيمة ... الخ كل هذه النظرات تقودنا الى ان الطلب على القوى العاملة بشكل عام سيتزايد بنسبة اكبر في المستقبل .

ومن هنا كانت تقديرات القوى العاملة في هذه المنطقة بتزايد وبارقام مخيفة فاضافة الى ما ذكرنا عن السعودية نجد ان الكويت تقدر عدد الذين تحتاجهم من القوى العاملة عام ١٩٨٠ حوالي ٨٦ر٩١٥ وبالتالي فستكون قوة العمل الوافدة انذاك تشكل في الكويت نسبة ٦٩ر١٪ وفي البحرين يقدر احد التقارير حاجة مشاريع التنمية للقوى العاملة للاعوام ١٩٨١ ـــ ١٩٨٦ بزيادة قدرها ٢١ر٠٠٠ فرصة عمل ونصف هذه الزيادة تم احتياجهم عام ١٩٧٦ ، اما في قطر فان حجم القوة العاملة المتوقعة عام ١٩٧٩ ـــ ١٩٨٠ فتقدر بـ ٦٦ر٠٠٠ فرد أي بزيادة قدرها ١٨ر٠٠٠ عن الوضع عام ١٩٧٥ أي انها ستحتاج الى ١٥ر٠٠٠ وافد لسد حاجتها .

بهذه السعة والحاجة الكبيرة تقدر القوى العاملة للاعوام اللاحقة لاحداث تنمية في الخليج العربي الا ان هناك من يقول بان القوى الاسيوية الجديدة سواء من كوريا الجنوبية والفلبين وغيرها

قادرة على سد هذه الاحتياجات ، الا ان الواقع غير ذلك حيث ان الدول المصدرة للعمالة لها مشاكل ايضا منعكسة بالتالي على القوى العاملة المهاجرة ، فمثلا ان كوريا الجنوبية بدأت تعاني من مشكلة انتقال عمالها بكثرة الى الخليج اذ ان الازدهار النسبي الذى تحقق لكوريا نتيجة ارتفاع صادراتها الى الخليج بنسبة ٧٧٠ مليون دولار لعام ١٩٧٦ بعد ان كان ٨ر١٠ مليون دولار عام ١٩٧١ هذا الازدهار كشف للسلطات الكورية انها قد صدرت للسعودية عددا من العمال اكثر مما يستطيع الاقتصاد الكوري تحمله ، حتى ان الشركات الكورية المشرفة على تنفيذ عقود بلادها تجد صعوبة في ايجاد نجارين وعمال مهرة للقيام بالاعمال المطلوبة في كوريا ، هذا على الرغم من ان الحكومة الكورية كانت قد خططت لهجرة عمالها كوسيلة من وسائل الحصول على العملة الصعبة التي تحتاجهاوكذلك الحال في الباكستان والفلبين التي اصدرت قانونا لا يسمح للفلبينيين بالعمل في الخارج الا عن طريق شركات متعاقدة مع حكومةالفلبين كما ان الباكستان بدأت تشعر بالقلق نتيجة الهجرة وذلك لانها زادت مرتبات بعض نوعيات العاملين في المجال الاقتصادي الى ثلاثة اضعاف ، وفي تايلند التي كانت تصدر ١٢٠٠٠ عامل شهريا حصل ارتفاع مذهل في اجور المهرة في بانكوك والمنطقة الصناعية المحيطة بها • اما في الهند التي تعاني من نفس المشكلة ولكن بدرجة اقل نظرا لكثرة سكانها فان الحكومة الهندية بدأت تدرس اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من هجرة عمالها وان كان ذلك لن يحل المشكلة اذ سيفتح باب التهريب على مصراعيه •

وهكذا نرى ان الهجرة الاجنبية بقدر ما هي مشكلة للبلاد المصدرة فهي ايضا مشكلة للبلاد المستوردة . ولعل هذا هو الذي حدا بسلطات ابو ظبي لوضع خطط للحد من دخول العمال الاجانب وان كانت هذه الخطط لم تؤد نتائج ملموسة ، ان الحل في رأينا يكمن في الاعتماد على القوى العاملة العربية الفائضة في مصر والجزائر والمغرب وبدلا من هجرة العمال العرب الى اوربا لخدمة التنمية فيها فالاحرى بهم ان تكون هجرتهم الى البلاد العربية في الخليج العربي التي هي أحوج اليهم اولا والذين تربطهم بهم روابط تاريخيه وتراثية وقومية قبل كل شيء اضافة الى ان هذا هو تنفيذ لاتفاقية تنقل الأيدي العاملة في الوطن العربي كما انه لا خوف من العنصر العربي وكثرته في بلاد الخليج القليلة السكان هذا اضافة الى ان العنصر العربي له ايجابيات كثيرة في هذا المجال لعل اقربها هو سهولة التفاهم معه والاتصال به ثم تشابه الوضع الاجتماعي للاقطار العربية المختلفة والاخلاق والصفات العربية المشتركة وليس امام بلاد الخليج غير هذا القرار فهل ستتخذه ام لا ؟

مصـــــادر البحـــث

اولا ـ الكتـــب

١ ـ معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصـــرة للدكتور محمد غانـم الرميحي ١٩٧٧ الكويت ٠

٢ ـ احوال العمل والعمال في الخليج العربي اصدار المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بغداد ١٩٧٧ ٠

٣ ـ السكان والحجم وتركيب القوى العاملة في اقطـار الخليج العربي للدكتور صادق مهدي سعيد طبع رونيو عام ١٩٧٥ ٠

٤ ـ تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولـي عن الاستخدام ، والتنمية والاحتياجات الاساسية مشكلة عالمية عام ١٧٩٧٦ ٠

٥ ـ تنقل الايدي العاملة بين الدول العربية واقعه وآفاقه طبـع رونيو ١٩٧٨ محمد الامين فارس ٠

ثانيا ـ المجـــلات

٦ ـ مجلة العمال العرب للاتحاد الدولي لنقابات العمال العـرب ١٠ ـ ٢٣ تموز ١٩٧٨ ٠

٧ ـ مجلة الدستور صادرة في لندن ٠

٨ ـ مجلة المسيرة الصادرة في البحرين ٠

٩ ـ مجلة وعي العمال الصادرة في العراق ٠

١٠ـ مجلة التجارة الدولية الصادرة عن وزارة التجارة العراقيــة ١٩٧٨ ٠

ثالثا ـ الصحف

١١- النهار العربي والدولي الصادرة في لندن .

١٢- الوطن الصادرة في الكويت .

١٣- الاهرام الصادرة في القاهرة .

١٤- السياسة الصادرة في الكويت .

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٦٨٦ لسنة ١٩٨٠